الصراع الإقليمي والحرب على اليمن: مقومات الأدوار وفاعليتها

د. سامي محمد السياغي،
أستاذ العلوم السياسية المساعد،
مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بجامعة صنعاء، مدير تحرير مجلة مقاربات سياسية

مقدمة:

آخذاً في الحسبان حقيقة أن ملف الأزمة والحرب في اليمن أضحى في الوقت الراهن مثقلاً عن آخره بتعقيدات وتداعيات عامل صراع الأدوار الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط وكذا الامتدادات الدولية لذلك الصراع؛ ينطلق مضمون مقالي التحليلي المطول هذا من فكرة مركزية مفادها:

إنه بعد ما يقرب من الثلاثة أعوام ونصف من الحرب التدميرية التي يشنها على اليمن ما يعرِّف عن نفسه بـ "التحالف العربي"، وفي ظل ما يشير إليه واقع معطيات الحرب من استحالة حسمها لصالح أيٍ من طرفيها؛ يبدو من المنطقي جداً - في هذه اللحظة التاريخية بالذات - أن يقوم أصحاب الأدوار الاقليمية المشاركة في هذه الحرب العبثية - وامتداداتهم الدولية كذلك - بمراجعة حساباتهم الاستراتيجية التي بنوا على أساسها قرارهم بالتورط فيها، وذلك من خلال شروعهم في استجلاء المفردات المتعلقة بمقومات أدوارهم فيها ومدى فاعلية تلك الأدوار في تحقيق مصالحهم الوطنية، ليتمكنوا على ضوء ذلك من تقييم مدى جدوى استمرارهم في شن هذه الحرب من عدمه.

بالتالي، يمكن اعتبار هذا المقال بمثابة (تحليل موقف) أو ربما (رأي استشاري "طوعي") قد يساهم في دفع أصحاب الأدوار – سالفي الذكر – باتجاه إعادة النظر في سياساتهم إزاء ملف الأزمة والصراع في اليمن عامةً، وإزاء الحرب التدميرية الراهنة على اليمن بصفة خاصة.

لتحقق تلك المساهمة سيتضمن المقال أربع نقاط رئيسية؛ حيث يسلط الباحث الضوء في أولى تلك النقاط - من خلال لقطات تاريخية سريعة - على طبيعة تأثير عامل التدخل الخارجي في ملف الأزمة والصراع في اليمن منذ العام ١٩٩٣م، كما يحدد في النقطة الثانية طبيعة أصحاب الأدوار الإقليمية الراهنة في اليمن، لينتقل في النقطة الثالثة إلى تناول محددات وأهداف وشواهد تلك الأدوار الإقليمية، ومن ثم يحلل في النقطة الرابعة العوامل المؤثرة على تحديد فاعليتها.

أولاً: ملف الأزمة والصراع في اليمن (تدخل خارجي برسم التعقيد)

لا ريب أن معطيات ملف الأزمة والصراع السياسي في اليمن منذ العام ١٩٩٣م وحتى ٢٦ مارس ٢٠١٥م كانت في أصل منشئها - على الدوام - معطيات محلية. لكن من الثابت تاريخياً - أيضاً - أن عامل التدخل الخارجي (الإقليمي والدولي) القابع بين ثنايا ذلك الملف ظل على الدوام عاملاً معقّداً لمعطياته ومعرقلاً لإمكانيات حله. ودون الدخول في تفاصيل متشعبة حول أبعاد تلك المسألة؛ يمكن الإشارة هنا باختصار إلى حقيقة أن الفرص العديدة التي أُتيحت لليمنيين للخروج من أتون الأزمة والصراع السياسي في أكثر من مناسبة خلال الفترة سالفة الذكر، كانت تتلاشى مراراً بفعل التأثير السلبي الذي مارسه عليها عامل التدخل الخارجي. فالأزمة السياسية التي اندلعت في العام ١٩٩٣م بين طرفي الحكم آنذاك (المؤتمر والاشتراكي) وكادت أن تجد طريقها للحل السلمي عبر الاتفاق السياسي الشامل الذي وقعه الطرفان في العاصمة الأردنية (وثيقة العهد والاتفاق)، سرعان ما تعقدت ووصلت حد اندلاع الحرب الشاملة بين الطرفين في صيف ١٩٩٤م، وذلك بعد أن دخل على خط الأزمة عامل التدخل الإقليمي والدولي.

على المنوال نفسه، فإن أزمة العام ٢٠١١م التي اندلعت إثر ما عرف حينها بثورة الشباب أو (الربيع اليمني)، لم تستكمل - في واقع الحال - غايات حلها التي تأسست بناءً على بنود المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية؛ إذ إن الدور الإقليمي والدولي (السعودي - الأمريكي بالدرجة الأولى) المفترض به - آنذاك - رعاية جهود اليمنيين لحل الأزمة وتحقيق تطلعاتهم المشروعة عبر تنفيذ بنود المبادرة الخليجية، سرعان ما تحول إلى دورٍ معطلٍ لتلك الجهود ومعرقلٍ لتنفيذ بنود المبادرة وفقاً لآليتها

التنفيذية التي كانت في الأساس منتجاً سياسياً يمنياً توافقياً شاركت تلك الأطراف الإقليمية والدولية في صياغته ورعايته والتوقيع عليه بضمان تنفيذه.

لقد سمحت الأطراف الإقليمية والدولية الراعية للمبادرة الخليجية باختراق هادي وحلفائه وتجاوزهم - مراراً - لبنود تلك المبادرة وآليتها التنفيذية، كما ساندتهم في استئثارهم بالسلطة والسيطرة على معطيات عملية الانتقال السياسي، وإقصاء باقي الشركاء السياسيين في تلك العملية والاستقواء السياسي والمادي عليهم، الأمر الذي مثّل - آنذاك - عاملاً مؤجِّجاً للصراع السياسي ومنتجاً لأسبابه من جديد. كما أن تغاضي تلك الأطراف الإقليمية والدولية عن الفشل السياسي لهادي وفساد حكومته وتغول حلفائه على شؤون الدولة، مثّل سبباً آخر لاستدعاء موجة سخط شعبي لم تستهدف حينها هادي وحكومته وحلفائه فحسب، بل استهدفت أيضاً تلك الأطراف الإقليمية والدولية ذاتها.

في المقابل، كان لسطوة الدورين الإقليمي والدولي (السعودي والأمريكي في المقام الأول) وضغطهما على هادي وحكومته وحلفائه لتمرير مشاريع سياسية (غير توافقية) على ظهر المبادرة الخليجية (كمشروع تقسيم الأقاليم)، بالغ الأثر في تعقيد معطيات المشهد السياسي ودفع الأطراف السياسية المعارضة لتلك المشاريع إلى مربع التوجس من وصول عملية الانتقال السياسي إلى طريق مسدود أو انتهائها بمخرجات مشوهة لا تتفق مع المصلحة الوطنية وتطلعات الشعب اليمني، بل وتؤدي إلى احتمال اندلاع حرب أهلية.

لقد مارس الطرفان الإقليمي والدولي (السعودي والأمريكي تحديداً) دوراً معقداً لملف الأزمة والصراع في اليمن، حيث لم يكتفيا بمجرد السيطرة على هادي وحكومته وحلفائه والضغط عليهم لتبني وتمرير مشاريع سياسية غير توافقية، وحثهم كذلك على مواجهة القوى السياسية المعارضة لتلك المشاريع؛ بل إن الطرفين (السعودي والأمريكي) تصدرا في كثير من الأحيان مشهد المواجهة السياسية مع تلك الأطراف الوطنية المعارضة، ومارسا إزاءها أشكالاً متعددة من التهديد والترهيب. الأمر الذي عقد تماماً ملف الأزمة والصراع في اليمن ونقله لاحقاً إلى مدار إقليمي – دولي في أعقاب اتخاذ الطرفين (السعودي والأمريكي) قرار شن الحرب

على القوى السياسية طالما وقفت في وجه دورهما التدخلي الهادف إلى فرض الوصاية على اليمن.

مما سبق، تتضح فداحة التأثير المدمر لعامل التدخل الخارجي (الإقليمي والدولي) ضمن معطيات ملف الأزمة والصراع السياسي في اليمن منذ العام ١٩٩٣م. ولذا، فإن الحرب الراهنة على اليمن ليست سوى تطور طبيعي لذلك التأثير المدمر، حيث لا تعني مسألة شن الحرب على اليمن حدوث أي اختلافٍ في مدخلات عامل التدخل الخارجي مطلقاً، بقدر ما تعني ترجمته باستخدام وسيلة تدخل أكثر عنفاً وفتكاً، وهي الحرب ذاتها.

إجمالاً، بعد عرضنا في ما تقدم حول وجود دلالات واضحة على خطورة عامل التدخل الخارجي في تأجيج ملف الأزمة والصراع السياسي في اليمن، يجدر بنا التأكيد هنا على أن هدف ذلك العرض لم يكن لفت انتباهنا كيمنيين إلى ضرورة استشعار تلك الخطورة والتمعن في تداعياتها على مستقبل بلدنا وشعبنا، حيث أن هدف ذلك العرض هو الوصول إلى نفي موضوعي واقعي لأي ادعاءات قد يسوقها أصحاب الأدوار التدخلية الخارجية في اليمن حول أن تدخلهم يهدف إلى حل ملف الأزمة والصراع في اليمن بما في ذلك الادعاء بحماية اليمن من تدخل قوى خارجية أخرى، فالتاريخ يثبت عكس تلك الادعاءات، والحرب الراهنة تؤيد خلاصات ذلك التاريخ. وبالتالي، فإن تناولنا للأدوار الإقليمية الراهنة لتلك الأطراف في اليمن سينطلق - بكل أريحية - من قاعدة البحث في الأهداف الحقيقية لتلك الأدوار ومحدداتها الخاصة بمصالح أصحابها، ومن ثم سننتهي إلى تحليل مدى فاعلية تلك الأدوار وانسجامها مع أهداف أصحابها وخدمتها لمصالحهم من عدمه. أي أن جوهر هذا المقال التحليلي هو البحث في حسابات مصالح القوى المتدخلة في اليمن، لا في حسابات مصالحنا نحن في اليمن.

ثانياً: تحديد أصحاب الأدوار الإقليمية في اليمن

مبدئياً، يمكن التأكيد على أن جذور الأزمة والصراع السياسي في اليمن تمتد - من الناحيتين الزمنية والموضوعية - إلى عدة عقود مضت، لكن معظم تعقيداتها الراهنة ترجع في الأساس إلى العام ٢٠١١م، وذلك على اعتبار أن جُلّ المعطيات

الراهنة للأزمة والصراع تدور حول مضمون ما تلى ذلك العام من تسويات واتفاقات سياسية تبعتها عملية انتقال سياسي متزامنةً مع حوار وطني شامل. وذلك يعني أن اهتمام هذا المقال التحليلي سينصب في الأساس على تناول الأدوار الإقليمية التي تمارس في الوقت الراهن نشاطاً ما في الأزمة والصراع في اليمن (بما فيها الحرب الراهنة على اليمن)، وتدير صراعاتها الإقليمية على هامش ذلك كله، دون أن ينفي ذلك حقيقة قدم وجود بعض تلك الأدوار (الدور السعودي في المقام الأول) في ثنايا جذور الأزمة والصراع في اليمن في فترات سابقة.

بالتالي، يمكن تحديد أبرز أصحاب الأدوار الإقليمية الراهنة ضمن ملف الأزمة والصراع والحرب في اليمن وفقاً لما يأتي:

١- المملكة العربية السعودية.

٢- الإمارات العربية المتحدة.

٣- الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

بصفة عامة، يجدر بنا التنويه هنا إلى أن تحديد الدول الثلاث سالفة الذكر مبني في الأساس على عدة اعتبارات موضوعية؛ أول تلك الاعتبارات مفاده أن هناك بالفعل صراع إقليمي تدور رحاه بين الدول الثلاث على حساب الأزمة والصراع السياسي في اليمن، وهو صراع لا يمكن تجاهل وجوده مطلقاً، وثاني تلك الاعتبارات أن ضم تلك الدول الثلاث تحت عنوان واحد لا يلغي حقيقة أن حدود أدوار تلك الدول ودرجة تدخلها في معطيات الأزمة والصراع السياسي والحرب ليست على نفس المستوى من القوة والحدة، أما الاعتبار الثالث فينصرف إلى حقيقة أن العلاقة ما بين سلوك الأدوار الثلاثة ومخرجات تدخلاتها في الأزمة والصراع السياسي في اليمن وبين رؤية معظم اليمنيين وتحديدهم لطبيعة مصلحتهم الوطنية تتباين - إلى حدٍ بعيد - في تأثيراتها على جانبي السلب والإيجاب، وهو تباين تفرضه في الأساس طبيعة الأهداف الخاصة بكل من تلك الدول الثلاث وعلاقتها بمحتوى المصلحة الوطنية اليمنية.

إجمالاً، ستتضح فحوى الاعتبارات الثلاثة سالفة الذكر في إطار ما سيتم عرضه من أفكار ضمن نقاط لاحقة في هذا المقال.

ثالثاً: الأدوار الإقليمية في اليمن (المحددات، الأهداف، الشواهد)

١ - الدور الخارجي للدولة: بين مشروعية الاكتساب وجرم الممارسة

ينطلق تحليلنا لطبيعة وحدود الأدوار التي تمارسها الدول الثلاث (السعودية، الإمارات، إيران) في ملف الأزمة والحرب في اليمن من المقولات المتعلقة بنظرية الدور في العلوم السياسية؛ إذ ينظر علم العلاقات الدولية إلى الدور الإقليمي الذي يمكن أن تمارسه الدول خارج حدودها باستخدام وسائل متعددة، باعتباره ظاهرة طبيعية في السلوك الخارجي للدولة.

لقد أخضع علماء العلاقات الدولية ظاهرة ممارسة الدولة لدور خارجي للبحث والتحليل في إطار ما أصبح يعرف بنظرية الدور في العلاقات الدولية، ووفقاً لمقولات تلك النظرية، فإن ممارسة أي دولة لدورٍ ما خارج حدودها (سواء كان دوراً إقليمياً أم دولياً أو كليهما معاً) لا بد أن يراعي توفر ثلاثة متغيرات أو شروط رئيسية[١]:

(أ) إدراك صانع القرار لإمكانات وقدرات دولته[٢]، وموقعها الحقيقي في خارطة موازين القوى الإقليمية والدولية (أهي دولة عظمى أم كبرى أم إقليمية أم صغرى؟)، وبالتالي تحديده - بدقة - لتوجهها السياسي الخارجي الواقعي (هل يكون إقليمياً أم عالمياً أو كليهما معاً؟).

(ب) قدرة صانع القرار على تحديد وضبط دوافع (أهداف) السياسة الخارجية لدولته، وإدراكه لمدى توافقها مع امكاناتها وموقعها الإقليمي والدولي وغاية توجهها السياسي إزاء محيطها الخارجي.

(ج) إدراك صانع القرار لحجم وعواقب التغييرات التي يحتمل أن يحدثها ممارسة دولته للدور الإقليمي أو الدولي، وقدرته على تقييم ذلك الدور، واتخاذ ما يلزم إزاء أي تداعيات قد تؤثر سلباً على مصالح دولته.

---

١ - **الموسوعة السياسية**؛ متوفر على الرابط:

http://www.political-encyclopedia.org

٢ - وفقا لمنطلقات نظرية السياسة الخارجية في أدبيات العلوم السياسية، تتضمن معايير قياس امكانات وقدرات الدولة (قوتها) مجموعتين من العناصر إحداهما ذاتية والأخرى مكتسبة؛ حيث تشمل العناصر الذاتية: الموقع الجغرافي للدولة والمساحة وعدد السكان والموارد الطبيعية، فيما تشمل العناصر المكتسبة: القدرات الاقتصادية والعسكرية والمهارات البشرية والمستوى التكنولوجي ومعدلات النمو الاقتصادي والتطور الديمقراطي والاستقرار الداخلي ودرجة الاندماج والاستقرار الوطني.

كما تتضمن مقولات نظرية الدور في العلاقات الدولية أسساً عدة لتحليل السلوك (الدور) الخارجي للدولة، ومن تلك الأسس ما أشار إليه المفكر (كال هولستي) حول طبيعة العلاقة بين قوة الدولة وسلوكها الخارجي[1]؛ إذ يرى هولستي بأن اتجاه تلك العلاقة قد يختلف من دولة لأخرى، فهو ليس بالضرورة اتجاه طردي بالنسبة لكل الدول، حيث أن هناك دول قد تتشابه في عامل امتلاكها لمصادر القوة لكنها تختلف في سلوكها الخارجي، فهناك دول قوية في العالم لكنها لا تمارس أدواراً مؤثرة إزاء محيطها الخارجي (إقليمياً - دولياً). ومرد ذلك - وفقاً لهولستي - يعود في الأساس إلى رؤية صانع القرار وتصوره لدور دولته باعتباره متغيراً وسيطاً تحدد جدوى ممارسته وامكانيات نجاحه متغيراتٌ أخرى أصيلة، وهي المتغيرات الثلاثة التي وردت ضمن الفقرة السابقة.

أما من ناحيةٍ عملية، فقد أسهم باحثو العلاقات الدولية - بدورهم - في تعزيز الأطر التطبيقية لمقولات نظرية الدور، حيث انصرفوا إلى البحث في مسائل عدة تتعلق بممارسات فعلية لأدوار إقليمية ودولية محددة من طرف العديد من دول العالم، من تلك المسائل - على سبيل المثال - تحديد أنماط الأهداف التي غالباً ما تضعها الدول نصب عينيها عند ممارستها لدورٍ ما إزاء محيطها الخارجي (الإقليمي أو الدولي). ومن تلك الأهداف ما يأتي[2]:

(أ) قد يهدف الدور إلى تغيير الأوضاع الراهنة بشكل جذري، ومن ثم يتضمن دوراً تدخلياً نشيطاً في الشؤون الدولية، مثل دور الدولة (قاعدة الثورة)، وتصورها لمسؤوليتها في قيادة الحركات الثورية في الخارج وإمدادها بأشكال المعونة المتنوعة.

(ب) قد يستهدف الدور تقديم (نموذج)، كأن تقوم الدولة ببناء نموذج تنموي داخلي يمكن أن يشكل نقطة جذب للقوى الدولية الأخرى.

(ج) ممكن أن يسعى الدور إلى تكريس استخدام القوة في العلاقات الدولية.

---

١ - الموسوعة السياسية، **مرجع سابق**.

٢ - **المرجع السابق**.

(د) قد يقتصر الدور على مجرد الدفاع الإقليمي عن مجموعة من الدول في مواجهة العدوان الخارجي.

(هـ) قد يتخذ الدور أهدافاً أيديولوجية يدافع عنها ضد أهداف أيديولوجية أخرى منافسة أو معادية.

بناءً على الفقرات السابقة، ومن ناحية مفاهيمية نظرية مجردة، يتضح جلياً أن ممارسة الدولة لدور خارجي إزاء محيطها الإقليمي أو الدولي يعد أمراً طبيعياً وحقاً مشروعاً تفرضه طبيعة العلاقات الدولية وحق الدول في حماية مصالحها. لكن بالرغم من ذلك، وانطلاقاً من إطار موضوعي وتطبيقي، تظل هناك العديد من الاعتبارات التي يجب أن تؤخذ في الحسبان عند الحديث عن حق الدول في ممارسة أدوار إقليمية أو دولية إزاء محيطها الخارجي؛ إذ أن ذلك الحق يجب أن يبقى مقيداً من الناحيتين الموضوعية والقانونية بما وضعه القانون الدولي والمواثيق والأعراف الدولية المتعددة من قيود وما أقرته كذلك من حقوق والتزامات في إطار العلاقات بين الدول. ومن ذلك ما يتعلق بمبدأ تحريم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، ومبدأ تجريم العدوان، وقاعدة تقييد الحق باستخدام القوة في العلاقات بين الدول إلا في حالتي الدفاع ورد العدوان أو تحت رخصة قانونية من مجلس الأمن الدولي. بمعنى آخر، لا يعد شرعياً – مطلقاً – أي دور إقليمي أو دولي تمارسه أي دولة وفق نهج يتضمن سلوكاً تدخلياً أو عدوانياً أو عسكرياً (دون تفويض أممي)؛ إذ أن ممارسة دورٍ مثل ذلك الدور لن تكون سوى جريمة ترتكبها تلك الدولة وتستحق عليها الادانة والتجريم بموجب القانون الدولي.

من ناحية أخرى، وانطلاقاً من الأبعاد الموضوعية المتضمنة فيما عرضته الفقرات السابقة حول مقولات نظرية الدور، يبدو واضحاً أن ممارسة أي دولة لدورٍ ما إزاء محيطها الخارجي الإقليمي أو الدولي لا يمكن أن يعد دوراً خادماً لمصالحها ما لم تتوافر فيه متغيرات ثلاثة تتعلق في مجملها بمدى تناسب قوة الدولة ومكانتها مع حجم الدور وأعبائه، وكذا قدرتها من الأساس على ممارسة ذلك الدور بنجاح لفترة طويلة نسبياً، وأيضاً مدى إدراك صانع القرار – نفسه – لتلك المسائل، وكذا قدرته على حساب تأثيرات الدور وتداعياته المحتملة على مصالح دولته، بل وحساب مدى

جدوى ذلك الدور لتحقيق تلك المصالح في المقام الأول. بمعنى آخر، لا يمكن - مطلقاً - احتساب أي دور إقليمي أو دولي تمارسه أي دولة ضمن خانة تحقيق مصالحها الوطنية ما لم يكن ذلك الدور يحقق فعلياً مصالحها تلك، وما لم يكن لذلك الدور مقومات ذاتية حقيقية تضمن نجاحه ولفترة طويلة نسبياً تتناسب مع حجم الموارد الموجهة لتنفيذه، وما لم تكن مكاسب ذلك الدور المتحققة فعلياً أكثر من خسائره؛ إذ أن دوراً لا يتضمن كل تلك المتغيرات لن يكون سوى دور مدمر لمصالح الدولة وثقباً أسوداً يلتهم مقومات بُناها السياسية والمادية والبشرية.

٢ - أبرز محددات الأدوار الإقليمية للدول الثلاث:

- محددات الدور السعودي:

تنطلق المملكة العربية السعودية في محاولتها لعب دور خارجي إزاء محيطها الإقليمي من تصورات صناع سياستها الخارجية لطبيعة مصالحها ضمن ذلك المحيط. ويمكن إجمالاً تحديد مجموعة من أبرز العوامل أو المحددات التي يفترض أنها تشكل الإطار العام الذي تنبثق منه تلك التصورات، وذلك على النحو الآتي:

(أ) طبيعة الأفكار والمعتقدات السياسية والدينية التي يعتنقها صناع القرار في المملكة العربية السعودية منذ تأسيسها قبل ما يربو عن ٨٠ عاماً. حيث قامت السعودية منذ نشأتها على أساس يتضمن مزيجاً متشابكاً ومعقداً من العلاقات بين الدين والسياسة، وذلك في ظل الحلف (غير المكتوب) الذي جمع ما بين مؤسسيها الأوائل ودعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب، وهي الدعوة التي اتخذت من شعار إحياء التوحيد هدفاً لها، وانتظم تحالفها مع آل سعود في شكل حركة جهادية عرفت حينها بحركة هجر الإخوان في حين يعرفها الكثير من المخالفين بالحركة الوهابية، وهي الحركة التي ساندت بشكل فعال جهود مؤسس دولة آل سعود الراهنة (الملك عبدالعزيز آل سعود). فقد نشأت تلك الحركة والعالمين العربي والإسلامي يعيشان انتكاسات عدة على المستويات السياسية والاجتماعية، وقامت بالتالي على أسس فكرية ومعتقدات مذهبية تهدف إلى مواجهة ذلك الواقع من منطلقات تطَّهُرية - تمييزية، حيث اعتبر الوهابيون أنفسهم "الفرقة الناجية"، وعدُّوا من خالفهم من المسلمين قوماً ضالين يحتاجون إلى الهداية والرجوع إلى منهج التوحيد.

وبالتالي، يرى صناع القرار في السعودية أنهم أصحاب رسالة يجب أن تؤدى عبر ممارسة دولتهم لدور إقليمي مؤثر، بل وقيادي أيضاً.

(ب) طبيعة رؤية صناع القرار في السعودية للعلاقة بين مصادر القوة الاقتصادية والسياسة الخارجية، وذلك وفق منظور يركز على أولوية توجيه موارد الدولة الاقتصادية نحو تعزيز الدور الخارجي للمملكة. والجدير بالإشارة هنا أن تلك الرؤية - في واقع الحال - تتضمن نمطاً بدائياً للعلاقة سالفة الذكر؛ إذ إن توجيه موارد الدولة السعودية لرفد دورها الإقليمي ظل على الدوام محصوراً ضمن نمط إنفاقي استهلاكي يعتمد إجمالاً على المصادر الأجنبية، حيث لم يقم صناع القرار في ذات الصدد بأي خطوات فعالة باتجاه إنشاء قاعدة استثمارية محلية في المجالات المتعددة لدعم تنفيذ الدور الإقليمي لدولتهم، وذلك من قبيل: مصادر القوة الناعمة والتصنيع العسكري والصناعات الثقيلة... إلخ.

(ج) طبيعة إدراك صناع القرار في السعودية وتصوراتهم حول مسألة تحديد الخصوم والأعداء لدولتهم، حيث أثبتت العديد من الشواهد لممارسة السعودية أدواراً إقليمية أن هناك خليط معقد وغير مبرر أحياناً تتضمنه تحالفات المملكة ومواجهاتها مع دول وجماعات سياسية وتنظيمية مختلفة؛ فالمملكة على سبيل المثال تحمل لواء الدفاع عن المقدسات الإسلامية في فلسطين على اعتبار أن إسرائيل هي العدو، لكنها في الوقت ذاته تستنكف عن تقديم أي دعم حقيقي وفاعل لحركات المقاومة الفلسطينية أو السلطة الوطنية، بل وتعتبر تلك الحركات عدواً لها، ناهيك عن ما تبديه من مرونة سياسية إزاء إسرائيل وما تقوم به من محاولات للتطبيع معها.

(د) طبيعة توجهات صناع القرار في السعودية إزاء مسألة العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية، حيث كرس التحالف السعودي - الأمريكي نمطاً تبعياً على تلك العلاقة، كما دأب الطرفان على تعزيز صورة ذلك التحالف في إطار وظيفي تحتل فيه السعودية دور الوكيل الإقليمي لأمريكا في المنطقة. وهو الأمر الذي يتمثله - على الدوام - صناع القرار في السعودية عند صياغتهم لأبعاد ممارسة دولتهم لدور إقليمي في المنطقة، حيث يعملون على استحضار عامل التأييد والدعم الأمريكي

عند صياغتهم لتلك الأبعاد، والتصرف بالتالي وفقاً لمقتضيات تحقيق مصالح الطرفين (الوكيل والموكِّل).

- محددات الدور الإماراتي:

كما هو الشأن بالنسبة للسعودية، تنطلق الإمارات العربية المتحدة في محاولتها لعب دور خارجي إزاء محيطها الإقليمي من تصورات صناع سياستها الخارجية لطبيعة مصالحها ضمن ذلك المحيط. ويمكن إجمالاً تحديد مجموعة من أبرز العوامل أو المحددات التي يفترض أنها تشكل الإطار العام الذي تنبثق منه تلك التصورات، وذلك على النحو الآتي:

(أ) تبني القادة الإماراتيين لفكرة استحقاق الإمارات للقيادة الإقليمية انطلاقاً من نموذجها التنموي المتميز والمتفرد في المنطقة. حيث يعتقد صناع القرار الإماراتيون بامتلاك دولتهم للنموذج التنموي الأفضل على الاطلاق في المنطقة. ويترافق ذلك الاعتقاد مع شعورهم بوجوب استثمار تفوق ذلك النموذج التنموي من خلال سياسات توسعية في المحيط الإقليمي الحيوي لدولتهم، وذلك على اعتبار تصورهم بأن ديمومة تنافسية ذلك النموذج وتفوقه تستلزم تعزيزه من خلال فتح آفاق جيو - استراتيجية إقليمية متعددة أمامه، وذلك لضمان تمدده الاقتصادي - الاستثماري بالقوة في أراضي الدول المجاورة (الضعيفة من وجهة نظرهم)، كما تستلزم ديمومة تنافسية ذلك النموذج وتفوقه أيضاً حمايته من خلال الوجود الإماراتي المباشر على أراضي تلك الدول عبر إنشاء القواعد العسكرية.

(ب) طبيعة رؤية صناع القرار في الإمارات للعلاقة بين مصادر القوة الاقتصادية والسياسة الخارجية، وذلك وفق منظور يركز على أولوية توجيه موارد الدولة الاقتصادية نحو تعزيز الدور الخارجي للإمارات. مع أن هذه الرؤية - كشبيهتها السعودية- تتضمن نمطاً بدائياً للعلاقة سالفة الذكر؛ إذ أن توجيه موارد الدولة الإماراتية لرفد دورها الإقليمي ظل على الدوام محصوراً ضمن نمط انفاقي استهلاكي يعتمد إجمالاً على المصادر الأجنبية، حيث لم يقم صناع القرار الإماراتيون في ذات الصدد بأي خطوات فعالة باتجاه إنشاء قاعدة استثمارية محلية حقيقية في المجالات المتعددة لدعم تنفيذ الدور الإقليمي لدولتهم، وذلك من قبيل:

مصادر القوة الناعمة والتصنيع العسكري والصناعات الثقيلة... إلخ. فالإمارات وفقاً لذلك الطرح تسعى لممارسة دور إقليمي بأدوات ومدخلات هي في مجملها غير إماراتية، بل إنها تعتمد في حماية وجودها وضمان أمنها واستقرارها على الخارج (القواعد العسكرية الأجنبية).

(ج) طبيعة إدراك صناع القرار في الإمارات وتصوراتهم حول مسألة تحديد الخصوم والأعداء لدولتهم، حيث أثبتت العديد من الشواهد لممارسة الإمارات أدواراً إقليمية بعينها أن هناك خليط معقد وغير مبرر أحياناً تتضمنه تحالفات الإمارات ومواجهاتها مع دول وجماعات سياسية وتنظيمية مختلفة. فالإمارات - على سبيل المثال - تعلن عداءها الواضح للحركات الإسلامية عامة وجماعة الاخوان المسلمين بصفة خاصة، ناهيك أيضاً عن الجماعات الإرهابية، لكنها في الوقت ذاته لا تجد مانعاً من التعاون والتحالف مع بعض تلك الحركات والجماعات في اليمن تحديداً؛ فهي (أي الإمارات) تجند وتسلح الجماعات السلفية المتشددة في المحافظات الجنوبية والشرقية وتقاتل معها في الساحل الغربي جنباً إلى جنب، كما تتحالف مع تنظيم داعش في تلك المحافظات وتستخدمهم لضرب خصومها في التحالف العربي (حكومة هادي وحلفائه الإصلاحيون وتنظيم القاعدة). من جانب آخر، تعلن الإمارات مواجهة العدو الإيراني (الشيعي) في اليمن، لكنها في الوقت ذاته تحرص على علاقاتها الاقتصادية المتميزة مع إيران، بل وتتجاهل - في المقام الأول - احتلال إيران لجزرها الثلاث (أبو موسى وطنب الكبرى والصغرى)!

(د) طبيعة توجهات صناع القرار في الإمارات إزاء مسألة العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية، حيث كرس التحالف الإماراتي - الأمريكي نمطاً تبعياً لتلك العلاقة، كما دأب الطرف الإماراتي - بالذات - على تعزيز صورة ذلك التحالف في إطار وظيفي تحتل فيه الإمارات دور وكيل أمريكا الإقليمي المنافس للوكلاء الآخرين في المنطقة (السعودية وقطر تحديداً). وهو الأمر الذي يتمثله - على الدوام - صناع القرار في الإمارات عند صياغتهم لأبعاد ممارسة دولتهم لدور إقليمي في المنطقة، حيث يعملون عند ممارستهم لذلك الدور على استحضار عامل التأييد والدعم الأمريكي من ناحية، ويحرصون من الناحية الأخرى على تقديم دورهم ذاك في إطار

نمطٍ تدخلي أكثر انغماساً وحدةً ووجوداً على الأرض مقارنةً بأدوار الوكلاء الآخرين (السعودية أساساً وقطر بدرجةٍ أقل)، والتصرف بالتالي وفقاً لمقتضيات تحقيق مصالح الطرفين (الموكِّل بالدرجة الأولى ومن ثم الوكيل).

- محددات الدور الإيراني:

على المنوال نفسه - سالف الذكر - بالنسبة للسعودية والإمارات، تنطلق جمهورية إيران الإسلامية في محاولتها لعب دور خارجي إزاء محيطها الإقليمي من تصورات صناع سياستها الخارجية لطبيعة مصالحها ضمن ذلك المحيط. ويمكن إجمالاً تحديد مجموعة من العوامل أو المحددات التي يفترض أنها تشكل الإطار العام الذي تنبثق منه تلك التصورات، وذلك على النحو الآتي:

(أ) طبيعة الأفكار والمعتقدات السياسية والدينية التي يعتنقها صناع القرار في إيران منذ الثورة الإيرانية في العام ١٩٧٩م، حيث أحدثت تلك الثورة تحولاً شاملاً في توجهات السياسة الخارجية لإيران ورؤية صناع القرار فيها لطبيعة دور دولتهم إزاء محيطها الخارجي على المستويين الإقليمي والدولي بناء على نسق قيمي وأفكار سياسية تحررية ثورية. وقد تمثلت أبرز مظاهر ذلك التحول في انتقال إيران من دور التابع والوكيل الإقليمي لأمريكا في منطقة الخليج في عهد الشاه (دور شرطي الخليج)، إلى دور الفاعل الإقليمي المستقل. كما تبلورت رؤية صناع القرار في إيران إزاء دور دولتهم الإقليمي من منطلقات النسق القيمي للثورة، حيث احتلت مسألة "نصرة المستضعفين" في العالم جوهر تلك الرؤية، ومثلت قضية فلسطين والصراع مع الكيان الصهيوني أولوية كبرى في تلك الرؤية. وبالتالي، يرى صناع القرار في إيران أنهم أصحاب رسالة يجب أن تؤدى عبر ممارسة دولتهم لدور إقليمي مؤثر.

(ب) طبيعة رؤية صناع القرار في إيران للعلاقة بين مصادر القوة الاقتصادية والسياسة الخارجية، وذلك وفق منظور يركز على إحداث أقصى قدر من التوازن بين توجيه موارد الدولة الاقتصادية نحو تعزيز الدور الخارجي لإيران، ومتطلبات دعم تنفيذ ذلك الدور من خلال بناء قاعدة تنموية وتصنيعية وتكنولوجية حديثة. والجدير بالإشارة هنا أن تلك الرؤية - في واقع الحال - تتضمن نمطاً متقدماً للعلاقة سالفة الذكر؛ إذ تتمتع إيران دون غيرها من اللاعبين الإقليميين في المنطقة بمقومات ذاتية

على قدر عالٍ من التطور والكفاءة لرفد ممارستها لأدوار إقليمية فاعلة ومؤثرة في المنطقة.

(ج) طبيعة إدراك صناع القرار في إيران وتصوراتهم حول مسألة تحديد الخصوم والأعداء لدولتهم، حيث أثبتت العديد من الشواهد لممارسة إيران أدواراً إقليمية أن هناك تجانساً إلى حدٍ بعيد تتضمنه تحالفات إيران ومواجهاتها مع دول وجماعات سياسية وتنظيمية مختلفة. فإيران لا تعاني في تحديدها لطبيعة الخصوم والأعداء من حالة الازدواجية والارتباك التي يعانيها لاعبون إقليميون آخرون في المنطقة؛ حيث تضع إيران أولئك الخصوم والأعداء في إطار توصيف واسع ومستقر يتضمن ما تسميه "قوى الاستكبار العالمي"، ويدخل في ذلك التوصيف إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية والدول والحركات والجماعات التابعة والعميلة لها في المنطقة.

ظلت إيران – وفقاً للتوصيف سالف الذكر – محافظةً على دور إقليمي ثابت، وركزت من خلال ذلك الدور على تعطيل مشاريع "قوى الاستكبار العالمي" للتدخل والهيمنة في المنطقة، وتعزيز اتساع محور المقاومة العربية لتلك المشاريع، ورفد قدرات حركات المقاومة العربية لإسرائيل. ومن الملاحظ – من ناحية تحليلية – أن بناء إيران لهيكل تحالفاتها الإقليمية يركز في جانبٍ كبير منه على الأبعاد السياسية؛ إذ تشير تكوينات ذلك الهيكل إلى تضاؤل تأثير العامل الديني (المذهبي) في بنائه، حيث تمتد تحالفاته لتضم مكونات إسلامية ومسيحية (عربية)، وكذا شيعية وسنية على السواء. ما يعني أن إيران قد استبعدت عبء العامل الديني (المذهبي) من على كاهل دورها الإقليمي، وذلك في مقابل ما يتحمله اللاعبون الإقليميون الآخرون من عبء ذلك العامل وتداعيات تبنيهم له على فرص نجاح أدوارهم الإقليمية في المنطقة.

٣ – حقيقة وجود الأدوار الإقليمية في اليمن: الشواهد والآثار

مبدئياً، يمكن الإشارة في هذا الصدد إلى أن هناك بون شاسع في مدى جدية الشواهد الدالة على وجود الأدوار الإقليمية التدخلية في اليمن ما بين السعودية والإمارات من ناحية، وإيران من ناحية أخرى؛ إذ في الوقت الذي يمكن فيه تعداد مجموعة من تلك الشواهد المادية الملموسة بالنسبة للدورين السعودي والإماراتي، فإن ما يتم تداوله بخصوص وجود للدور الإيراني لا يتجاوز حدود الوسائل الاعلامية،

وذلك دون تقديم أي شواهد مادية ملموسة بخصوص وجود ذلك الدور. وهو الأمر الذي سيتضح إجمالاً من خلال استعراض شواهد أدوار الدول الثلاث وفقاً للآتي:

(أ) الدور السعودي:

- قيادة السعودية للحملة العسكرية الجوية والبرية والبحرية على اليمن.
- الوجود العسكري السعودي الميداني على الأراضي اليمنية.
- السيطرة السياسية والأمنية الميدانية للسعودية على هادي وحكومته والقوات التابعة لها.
- تمويل مجهود الحرب على اليمن، والتكفل بنفقات هادي وحكومته.

(ب) الدور الإماراتي:

- المشاركة الامارتية في الحملة العسكرية الجوية والبرية والبحرية على اليمن تحت قيادة السعودية.
- الوجود العسكري الإماراتي الميداني على الأراضي اليمنية، وتشكيل الإمارات لميليشيات مسلحة ومجاميع من المرتزقة الأجانب تعمل تحت قيادتها.
- السيطرة والتحكم الأمني الإماراتي الميداني على هادي وحكومته.
- السيطرة والتحكم الميداني الإماراتي على الموانئ والموارد والمنشآت العامة اليمنية.

(ج) الدور الإيراني:

- العديد من البيانات السياسية والاعلامية الصادرة عن قوى التحالف العربي وأمريكا وعدد من الدول الغربية التي تتهم إيران بتزويد أنصار الله "الحوثيين" بالأسلحة والصواريخ الباليستية، وبوجود عسكريين إيرانيين وخبراء يعملون ميدانياً إلى جانب قوات أنصار الله "الحوثيين"، وذلك دون أن تتضمن تلك البيانات أي دليل مادي ملموس يؤيد اتهاماتها تلك.
- ما ورد في تقرير فريق خبراء الأمم المتحدة المعني باليمن من إشارات بوجود اشتباه بأن منشأ تطوير الصواريخ الباليستية يرتبط بمصدر إيراني، وذلك دون احتواء التقرير على أي أدلة ثبوتية يمكن الركون إليها من الناحيتين الموضوعية والقانونية.

٤ - أهداف الأدوار الإقليمية المعلنة في اليمن:

(أ) أهداف السعودية:

يمكن تحديد أبرز الأهداف المعلنة للدور الإقليمي الذي تمارسه السعودية إزاء اليمن في الآتي:

- إعادة هادي وحكومته لحكم اليمن.
- القضاء على أنصار الله والقوة الصاروخية.
- وقف ما تسميه "التمدد الشيعي الإيراني".
- محاربة التنظيمات الإرهابية في اليمن.
- حماية حدودها الجنوبية.
- حماية خطوط الملاحة الدولية في البحر الأحمر.

(ب) أهداف الإمارات:

يمكن تحديد أبرز الأهداف المعلنة للدور الإقليمي الذي تمارسه الإمارات إزاء اليمن في الآتي:

- وقف التمدد الإيراني.
- احتواء حركة الإخوان المسلمين ومحاربة التنظيمات الإرهابية.
- حماية خطوط الملاحة الدولية في البحر الأحمر.
- تعزيز التوسع الجيواستراتيجي في المحيط الإقليمي الحيوي.
- ضمان استمرار الميزة التنافسية للاقتصاد الإماراتي إقليمياً.

(ج) أهداف إيران:

يمكن تحديد أبرز الأهداف المعلنة للدور الإقليمي الذي تمارسه إيران إزاء اليمن في الآتي:

- الحفاظ على مكاسب محور المقاومة التي تعززت ببروز أنصار الله كفاعل قوي ضمن مكونات ذلك المحور، وضمان استمرار مشروعه السياسي المتعلق بمقاومة الاستكبار العالمي الأمريكي والصهيوني في اليمن.
- حرمان الخصوم والأعداء الإقليميين والدوليين من الوجود العسكري على الأراضي اليمنية.

- استنزاف امكانات وقدرات الخصوم الإقليميين والدوليين على الأرض اليمنية.

رابعاً: العوامل المؤثرة على تحديد فاعلية الأدوار الإقليمية في اليمن

بعد أن استعرضنا في النقاط السابقة مضامين مقولات نظرية الدور المتعددة، وكذا طبيعة محددات وأهداف الأدوار الإقليمية الراهنة في اليمن والشواهد الدالة على درجة وجودها ومدى تدخلها؛ سنحاول في هذه النقطة تسليط الضوء على مسألة تحليلية تتعلق بتحديد مدى فاعلية أداء الدول الثلاث لتلك الأدوار، مستفيدين في ذلك مما تضمنته تلك النقاط السابقة. وتحديد مدى الفاعلية هنا تعني إجمالاً البحث في تأثير مجموعة من العوامل التي يفترض أن لها دوراً حاسماً في ضمان نجاح تلك الأدوار الإقليمية في تحقيق أهدافها من عدمه، وكذا في تحديد مسار نتائج الصراع الإقليمي بين تلك الأدوار.

لعل أبرز مصادر العوامل المؤثرة على تحديد فاعلية الأدوار الإقليمية للدول الثلاث، ما يتعلق بمدى استيعابها للمتغيرات الثلاثة التي تضمنتها مقولات نظرية الدور كشروط عامة لنجاح أي دولة في ممارسة دور خارجي (إقليمي أو دولي)، وتمكُّن ذلك الدور بالتالي من تحقيق أهدافه. ومن أبرز مصادر تلك العوامل - أيضاً - ما يتعلق بواقعية الأهداف التي وضعتها الدول الثلاث لأدوارها الإقليمية في اليمن، ومدى اتساقها كذلك مع أنماط أهداف الأدوار الإقليمية السائدة في منظومة العلاقات الدولية، والتي تضمنتها مقولات نظرية الدور، فضلاً عن درجة استيعاب تلك الأهداف لما تضعه محددات الأدوار الثلاثة من قيود وما تمنحه من فرص على أرض الواقع.

بناءً على ما تقدم، سنستعرض طبيعة أبرز العوامل المؤثرة على تحديد فاعلية الأدوار الإقليمية للدول الثلاث (السعودية، الإمارات، إيران) في اليمن، وذلك وفقاً للنقاط الآتية:

١- أبرز العوامل المؤثرة على تحديد فاعلية الدور السعودي في اليمن:

(أ) العامل الأول: مدى إدراك صانع القرار السعودي لإمكانات وقدرات دولته، وموقعها الحقيقي في خارطة موازين القوى الإقليمية والدولية (أهي دولة عظمى أم

كبرى أم إقليمية أم صغرى؟)، وبالتالي تحديده – بدقة – لتوجهها السياسي الخارجي الواقعي (هل يكون إقليمياً أم عالمياً أو كليهما معاً؟).

جدول يبين طبيعة تأثير العامل الأول

العامل المؤثر على فاعلية الدور	مدى اتساق حجم الدور مع امكانات وقدرات الدولة ومكانتها في إطار موازين القوى الإقليمية
طبيعة إدراك صانع القرار للعامل المؤثر	(**١**) يعتقد صانع القرار السعودي بأن دولته تعد دولةً إقليمية كبرى وقائدةً لمحيطها الإقليمي (العربي) ودائرته الإسلامية الواسعة، (**٢**) يعتمد صانع القرار السعودي في تبرير إدراكه لريادة الدور الإقليمي لدولته (عربياً وإسلامياً) على عدة تصورات تحتوي: (أ) تصور ديني يتضمن عنصرين اثنين؛ يتعلق أحدهما باستحقاق يتصوره لبلاده نتيجة وجود الأماكن الإسلامية المقدسة (مكة والمدينة) ضمن أراضيها، فيما يتعلق الآخر بتقديم السعودية نفسها كقائد وممثل للعالم الإسلامي (السني) في مقابل عالم إسلامي آخر "شيعي" من وجهة نظرها، (**ب**) تصور عسكري ينطلق من اعتقاد صانع القرار السعودية بتفوق بلاده عسكرياً قياساً على حجم تسليحها العسكري ونوعيته وحجم إنفاقها العسكري الكبير (المرتبة الرابعة عالمياً في العالم ٢٠١٧م بعد أمريكا والصين وروسيا)، (**ج**) تصور اقتصادي ينطلق من اعتقاد صانع القرار السعودي بقوة اقتصاد بلاده واتساع بنيتها التحتية وضخامة حجم مواردها الطبيعية (النفط حصرياً) وحجم احتياطاتها النقدية.
مدى استيعاب الدور لواقع تأثير العامل	(**١**) بصفةٍ عامة، من الثابت سياسياً وعسكرياً أن السعودية منذ تأسيسها لم تباشر منفردةً ميدانياً – على الإطلاق – أي من الملفات الإقليمية التي مارست دوراً فيها، (**٢**) على المنوال نفسه، تمارس السعودية دورها الإقليمي الراهن في اليمن من خلال تحالف إقليمي ودولي تركز أطرافه الرئيسية (الإمارات وأمريكا) على تحقيق مصالحها في اليمن حتى وإن تعارضت مع المصالح السعودية، (**٣**) تمثيل السعودية للعالمين العربي والإسلامي (السني) لم يثبت عملياً في أي سلوك سياسي أو عسكري سعودي إزاء أي من قضايا الأمتين العربية والإسلامية، وهو تمثيل ظل يحمل على الدوام صفة مؤسسية بروتوكولية ضعيفة، وذلك من خلال سيطرتها على مراسم أداء المسلمين لفريضة الحج واستضافتها لعدد من مقرات المنظمات الإسلامية محدودة التأثير إقليمياً ودولياً، (**٤**) بالرغم من حقيقة تفوق تسليح السعودية ونوعيته وضخامة حجم إنفاقها العسكري؛ إلا أن الجيش السعودي يفتقر إلى حدٍ بعيد للخبرات القتالية، خاصةً مع اعتمادها الدفاعي في الأساس على مظلة الحماية الأمريكية، (**٥**) بالرغم من حقيقة امتلاك السعودية لموارد طبيعة (نفطية) واحتياطات نقدية ضخمة، وكذا بنية تحتية واسعة؛ إلا أن كل ذلك لم يخلق اقتصاداً سعودياً قوياً وفقاً لمعايير القوة الاقتصادية المتعارف عليها عالمياً، إذ فيما عدا النفط، يفتقر الاقتصاد السعودي للبنى والهياكل الاقتصادية والانتاجية والتصنيعية الاستثمارية ذات التأثير في الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية، بل على العكس من ذلك، فإن السمة الاستهلاكية هي

	الغالبة على مكونات تلك البنى والهياكل، (٦) في واقع الحال، الاقتصاد السعودي في وضعه الراهن لم يعد اقتصاد الوفرة الذي عهدته السعودية خلال عقود مضت؛ فمن المعلوم أن الاقتصاد والميزانية السعودية خلال السنوات الأخيرة يعانيان العديد من مظاهر الاختلال العميقة، حيث تتصاعد سنوياً معدلات العجز والدين العام والبطالة، وتتراجع في المقابل مستويات الدعم الحكومي لترتفع أسعار الخدمات العامة والوقود نتيجةً لذلك.
النتيجة الميدانية لتأثير العامل على فاعلية الدور	(١) بالرغم من تفوق نوعية وحجم التسليح والعتاد السعودي المستخدم في الحرب على اليمن، وكذا تحالف السعودية مع قوى إقليمية ودولية في هذه الحرب؛ إلا أنها لم تستطع – مع حلفائها – حسم الحرب لصالحها طيلة ما يزيد عن ثلاث سنوات ونصف، (٢) بالرغم من ضخامة حجم موارد الاقتصاد السعودي؛ إلا أن الحرب على اليمن قد أنهكته بضخامة تكاليفها، كما استنزفت سياسة استرضاء الحلفاء جزءاً مؤثراً من احتياطاته النقدية، (٣) لم تستطع السعودية حشد العالم الإسلامي (السني) وراء حربها على اليمن من منطلق ما تروجه عن أنها حرب على "الشيعة الروافض"، وظلت تحالفاتها مع عدد من الدول العربية والإسلامية محدودة جداً ومدفوعة الثمن وغير ذات جدوى ميدانياً، ناهيك عن أن بعضاً من تلك الدول قد انسحبت بالفعل من ذلك التحالف (قطر، ماليزيا) أو جمدت نشاطها فيه (المغرب) وأخرى يتوقع انسحابها كباكستان (الحليف الإسلامي الأكبر للسعودية).
التوصيف الواقعي لطبيعة الدور الإقليمي السعودي في اليمن	الدور الإقليمي السعودي في اليمن الذي تحاول السعودية تنفيذ أهدافها من خلاله عبر الحرب التدميرية التي تشنها على اليمن مع حلفائها منذ ما يزيد عن ثلاث سنوات ونصف، يعد دوراً **غير متسق المكانة**، ولذلك فهو يشكل عبئاً استراتيجياً على مقدراتها الاقتصادية والعسكرية، بل وثقباً أسوداً يمكن أن يلتهم كل ذلك.

(ب) العامل الثاني: مدى قدرة صانع القرار السعودي على تحديد وضبط دوافع (أهداف) السياسة الخارجية لدولته، وإدراكه لمدى توافقها مع امكاناتها وموقعها الإقليمي والدولي وغاية توجهها السياسي إزاء محيطها الخارجي.

جدول يبين طبيعة تأثير العامل الثاني

العامل المؤثر على فاعلية الدور	مدى واقعية أهداف الدور واتساقها النمطي
طبيعة إدراك صانع القرار للعامل المؤثر	(١) اتخذ صانع القرار السعودي لدوره في اليمن أهدافاً متعددة عمل على تنفيذها من خلال سعيه لتكريس استخدام القوة كوسيلة لفرض ذلك الدور، ومن ثم صياغة جوهر تلك الأهداف في إطار ديني مذهبي يتمحور حول تحديد طبيعة العدو المفترض والمتمثل في إيران وأنصار الله "الشيعة الروافض" (من وجهة نظره كصانع قرار)، (٢) اعتبر صانع القرار السعودي أن من ضمن مهام دوره الإقليمي في اليمن إعادة حلفائه اليمنيين بالقوة

	إلى سدة الحكم، (٣) ساق صانع القرار السعودي ضمن تبريرات دوره العسكري في اليمن مسألة استهدافه للتنظيمات الإرهابية في اليمن وحماية حدود بلاده الجنوبية وتأمين خطوط الملاحة الدولية في البحر الأحمر.
مدى استيعاب الدور لواقع تأثير العامل	(١) استخدام السعودية للقوة ضد اليمن لم يكن برخصة من مجلس الأمن، ويعد تكريساً لنهج استخدام القوة في إطار العلاقات الإقليمية، (٢) تكريس السعودية لاستخدام القوة لتنفيذ أهدافها في اليمن لا يتوافق مع تواضع فاعلية قواتها العسكرية على الأرض، (٣) تحديد إيران وأنصار الله "الشيعة الروافض" كعدو (ديني مذهبي) تجب محاربته في اليمن، لا يتسق مع معطيات الواقع التي تخلو تماماً من أي أبعاد دينية أو مذهبية ضمن ملف الأزمة والصراع في اليمن.
النتيجة الميدانية لتأثير العامل على فاعلية الدور	(١) تكريس السعودية استخدام القوة التدميرية في اليمن دون أن تستطيع حسم معركتها منذ أكثر من ثلاث سنوات، أفقد دورها الإقليمي الكثير من مقومات تأثيره الأخرى في محيطه، (٢) استهداف السعودية لـ"العدو الشيعي في اليمن" (إيران وأنصار الله) بالتحالف مع أمريكا والتواطؤ مع إسرائيل، أضعف إلى حدٍ بعيد قدرتها على ترويج ذلك الهدف واقناع معظم حلفائها بواقعيته، (٣) تعارض أهداف الدور الإقليمي السعودي في اليمن أدى إلى صراعات ومواجهات بين حلفائها على الأرض، (٤) تعامل السعودية مع الأهداف المتعلقة بإعادة حلفائها اليمنيين إلى الحكم ومحاربة التنظيمات الإرهابية وحماية الحدود الجنوبية وحماية خطوط الملاحة الدولية، حول كل تلك الأهداف إلى أعباء حقيقية على كاهل دورها الإقليمي، وذلك بسبب حالة التعارض البينة بين تلك الأهداف وواقع ممارسة الدور على الأرض.
التوصيف الواقعي لأهداف الدور الإقليمي السعودي في اليمن	تتسم أهداف الدور الإقليمي السعودي في اليمن بقدر واضح من عدم الواقعية في علاقتها بالمصالح السعودية، كما تتسق نمطياً مع هدفي تكريس استخدام القوة (غير المشروعة) في العلاقات الدولية وتأطير الدور ضمن نطاق ديني مذهبي لا يخدم مطلقاً الأمن والاستقرار الإقليمي في المنطقة.

٢ - العوامل المؤثرة على تحديد فاعلية الدور الإماراتي في اليمن:

(أ) العامل الأول: مدى إدراك صانع القرار الإماراتي لإمكانات وقدرات دولته، وموقعها الحقيقي في خارطة موازين القوى الإقليمية والدولية (أهي دولة عظمى أم كبرى أم إقليمية أم صغرى؟)، وبالتالي تحديده - بدقة - لتوجهها السياسي الخارجي الواقعي (هل يكون إقليمياً أم عالمياً أو كليهما معاً؟).

جدول يبين طبيعة تأثير العامل الأول

العامل المؤثر على فاعلية الدور	مدى اتساق حجم الدور مع امكانات وقدرات الدولة ومكانتها في إطار موازين القوى الإقليمية
طبيعة إدراك صانع القرار للعامل المؤثر	(١) يعتقد صانع القرار الإماراتي بأن دولته تعد دولةً إقليمية منافسة ورائدة في محيطها الإقليمي الحيوي الذي يتجاوز الدائرتين العربية والإسلامية (٢) يعتمد صانع القرار الإماراتي في تبرير إدراكه لريادة الدور الإقليمي لدولته على فكرة استحقاق الإمارات للقيادة الإقليمية انطلاقاً من نموذجها التنموي المتميز والمتفرد في المنطقة، (٣) يعتقد صانع القرار الإماراتي بوجوب استثمار تفوق ذلك النموذج التنموي من خلال سياسات توسعية في المحيط الإقليمي الحيوي لدولته، (٤) يتصور صانع القرار الإماراتي بأن ديمومة تنافسية ذلك النموذج وتفوقه تستلزم تعزيزه من خلال فتح آفاق جيو – استراتيجية إقليمية متعددة أمامه باستخدام القوة والوجود العسكري المباشر.
مدى استيعاب الدور لواقع تأثير العامل	(١) بصفةٍ عامة، من الثابت سياسياً وعسكرياً أن الإمارات منذ تأسيسها لم تباشر منفردةً ميدانياً – على الإطلاق – أي من الملفات الإقليمية التي مارست دوراً فيها، (٢) على المنوال نفسه، تمارس الإمارات دورها الإقليمي الراهن في اليمن تحت ظل تحالف إقليمي ودولي تقوده السعودية، (٣) الإمارات في الأساس تتمتع بحماية أمريكية غربية من خلال القواعد العسكرية الأجنبية على أراضيها.
النتيجة الميدانية لتأثير العامل على فاعلية الدور	بالرغم من سيطرة الإمارات على مقاليد الأمور في المحافظات الجنوبية وقيادتها لعدة جبهات عسكرية؛ إلا أنها لم تستطع حسم الحرب لصالحها طيلة ما يزيد عن ثلاث سنوات ونصف.
التوصيف الواقعي لطبيعة الدور الإقليمي الإماراتي في اليمن	الدور الإقليمي الإماراتي في اليمن الذي تحاول الإمارات تنفيذ أهدافها من خلاله عبر الحرب التدميرية التي تشنها على اليمن تحت مظلة التحالف السعودي منذ ما يزيد عن ثلاث سنوات ونصف، يعد دوراً **غير متسق المكانة**؛ إذ لا تتمتع الإمارات بالمقومات العسكرية التي تؤهلها لممارسة دور إقليمي عبر استخدام القوة، كما أنها غير قادرة في الأساس على توفير الحماية لأراضيها، وتتحاشى حتى مجرد الاقتراب من ملف احتلال إيران لجزرها الثلاث (أبو موسى وطنب الكبرى والصغرى).

(ب) العامل الثاني: مدى قدرة صانع القرار الإماراتي على تحديد وضبط دوافع (أهداف) السياسة الخارجية لدولته، وإدراكه لمدى توافقها مع امكاناتها وموقعها الإقليمي والدولي وغاية توجهها السياسي إزاء محيطها الخارجي.

جدول يبين طبيعة تأثير العامل الثاني

العامل المؤثر على فاعلية الدور	مدى واقعية أهداف الدور واتساقها النمطي
طبيعة إدراك صانع القرار للعامل المؤثر	(١) اتخذ صانع القرار الإماراتي لدوره في اليمن أهدافاً متعددة عمل على تنفيذها من خلال سعيه لتكريس استخدام القوة كوسيلة لفرض ذلك الدور، ومن ثم صياغة جوهر تلك الأهداف في إطار اقتصادي توسعي يضمن استمرار تنافسية الاقتصاد الإماراتي إقليمياً، (٢) حدد صانع القرار الإماراتي لدوره دولته في اليمن هدف "وقف التمدد الإيراني"، (٣) اعتبر صانع القرار الإماراتي أن من ضمن مهام دوره الإقليمي في اليمن احتواء حركة الإخوان المسلمين ومحاربة التنظيمات الإرهابية وعرقلة عودة هادي وحلفائه إلى الحكم.
مدى استيعاب الدور لواقع تأثير العامل	(١) استخدام الإمارات للقوة ضد اليمن لم يكن برخصة من مجلس الأمن، ويعد تكريساً لنهج استخدام القوة في إطار العلاقات الإقليمية، (٢) تكريس الإمارات لاستخدام القوة لتنفيذ أهدافها في اليمن لا يتوافق مع تواضع قدراتها العسكرية وخبرة قواتها القتالية، وكذا ضعفها عن تحقيق الحماية لأراضيها واسترجاع الأجزاء المحتلة منها، (٣) تحديد إيران كعدو يجب محاربته في اليمن، لا يتسق مع معطيات الواقع التي تؤكد عمق العلاقات الاقتصادية بين الإمارات وإيران
النتيجة الميدانية لتأثير العامل على فاعلية الدور	(١) تكريس الإمارات استخدام القوة التدميرية في اليمن دون أن تستطيع حسم معركتها منذ أكثر من ثلاث سنوات، أفقد دورها الإقليمي الكثير من مقومات تأثيره الأخرى في محيطه، (٢) استهداف الإمارات لـ"العدو الإيراني في اليمن" في الوقت الذي تتمتع فيه بعلاقات اقتصادية متميزة مع إيران وتغض الطرف عن احتلالها للجزر الإماراتية الثلاث؛ أضعف إلى حدٍ بعيد قدرتها على ترويج واقعية ذلك الهدف على مستويات سياسية عدة، (٣) تعارض أهداف الدور الإقليمي الإماراتي في اليمن أدى إلى صراعات ومواجهات بين حلفائها على الأرض، (٤) تعامل الإمارات المتعارض مع هدف التحالف السعودي بخصوص إعادة حلفائه اليمنيين إلى الحكم، حول ذلك الهدف إلى حقيقي على كاهل دورها الإقليمي، وذلك بسبب حالة التعارض البينة بين ذلك الهدف وواقع ممارسة الدور الإماراتي على الأرض.
التوصيف الواقعي لأهداف الدور الإقليمي الإماراتي في اليمن	تتسم أهداف الدور الإقليمي الإماراتي في اليمن بقدر واضح من عدم الواقعية في علاقتها بطبيعة القدرات العسكرية الإماراتية واحتياجاتها الأمنية التي تغطيها من خلال قوات أجنبية. كما تتسق تلك الأهداف نمطياً مع هدفي تكريس استخدام القوة (غير المشروعة) في العلاقات الدولية وتأطير الدور ضمن نطاق توسعي لا يخدم مطلقاً الأمن والاستقرار الإقليمي في المنطقة.

٣- العوامل المؤثرة على تحديد فاعلية الدور الإيراني في اليمن:

(أ) العامل الأول: مدى إدراك صانع القرار الإيراني لإمكانات وقدرات دولته، وموقعها الحقيقي في خارطة موازين القوى الإقليمية والدولية (أهي دولة عظمى أم

كبرى أم إقليمية أم صغرى؟)، وبالتالي تحديده - بدقة - لتوجهها السياسي الخارجي الواقعي (هل يكون إقليمياً أم عالمياً أو كليهما معاً؟).

جدول يبين طبيعة تأثير العامل الأول

العامل المؤثر على فاعلية الدور	مدى اتساق حجم الدور مع امكانات وقدرات الدولة ومكانتها في إطار موازين القوى الإقليمية
طبيعة إدراك صانع القرار للعامل المؤثر	(١) يعتقد صانع القرار الإيراني بأن دولته تعد دولةً إقليمية كبرى وقائدة لمحيطها الإقليمي الإسلامي الواسع، (٢) يعتمد صانع القرار الإيراني في تبرير إدراكه لريادة الدور الإقليمي لدولته (إسلامياً) على نسق قيمي وأفكار سياسية تحررية ثورية ضمن ذلك الدور ترتكز على استقلالية الدور الإقليمي، وواجب نصرة المستضعفين، ومركزية قضية فلسطين والصراع مع الكيان الصهيوني، (٣) تصور عسكري واقتصادي ينطلق من اعتقاد صانع القرار الإيراني بتفوق بلاده في مجال تعظيم استثمار قدراتها الاقتصادية في بناء قاعدة تنموية وتصنيعية وتكنولوجية وعسكرية حديثة.
مدى استيعاب الدور لواقع تأثير العامل	(١) بصفةٍ عامة، من الثابت سياسياً وعسكرياً أن الجمهورية الإسلامية الإيرانية منذ تأسيسها لم تتدخل عسكرياً ضد جوارها الإقليمي، (٢) على المنوال نفسه، تمارس إيران دورها الإقليمي الراهن في اليمن من خلال تحالف سياسي مع أنصار الله والقوى الوطنية حول مسألة مناهضة قوى الاستكبار العالمي وإسرائيل، وذلك دون قيامها بأي تدخل عسكري أو وجود على الأراضي اليمنية، (٣) يتضاءل إلى حد بعيد تأثير العامل الديني والمذهبي في صياغة سلوك إيران لدورها الإقليمي حيث تتضمن قائمة تحالفاتها العديد من القوى والتيارات السياسية بمختلف مشاربها وتوجهاتها.
النتيجة الميدانية لتأثير العامل على فاعلية الدور	(١) بالرغم من قدرات إيران العسكرية النوعية إلا إن دورها الإقليمي لم يتورط في الحرب الدائرة في اليمن، (٢) اكتفت إيران منذ بداية الحرب على اليمن بإعلان مواقف سياسية وإعلامية داعمة وتقديم دعم دبلوماسي محدود لجانب القوى المقاومة للتحالف السعودي، (٣) تعاظمت مكاسب الدور الإقليمي الإيراني في اليمن (بمظاهره السياسية والدبلوماسية والإعلامية) في مواجهة خصوم إيران الإقليميين والدوليين، وذلك كانعكاس طبيعي لتمكن القوى المقاومة للتحالف السعودي من إحباط أهداف حربهم على اليمن واستنزاف مقدراتهم العسكرية والاقتصادية والبشرية.
التوصيف الواقعي لطبيعة الدور الإقليمي الإيراني في اليمن	الدور الإقليمي الإيراني في اليمن الذي تحاول إيران تنفيذ أهدافها من خلاله عبر تقديم الدعم السياسي والإعلامي والدبلوماسي للقوى اليمنية المقاومة للتحالف السعودي يعد دوراً **متسق المكانة**، ولذلك فهو لا يشكل عبئاً استراتيجياً على مقدراتها الاقتصادية والعسكرية، بل يمثل نافذة فرص لها في مواجهة خصومها الإقليميين والدوليين بتكاليف تكاد تقترب من الصفر.

(ب) العامل الثاني: مدى قدرة صانع القرار الإيراني على تحديد وضبط دوافع (أهداف) السياسة الخارجية لدولته، وإدراكه لمدى توافقها مع امكاناتها وموقعها الإقليمي والدولي وغاية توجهها السياسي إزاء محيطها الخارجي.

جدول يبين طبيعة تأثير العامل الثاني

العامل المؤثر على فاعلية الدور	مدى واقعية أهداف الدور واتساقها النمطي
طبيعة إدراك صانع القرار للعامل المؤثر	(١) اتخذ صانع القرار الإيراني لدور دولته في اليمن أهدافاً متعددة عمل على تنفيذها من خلال سعيه لتكريس تغيير الأوضاع الراهنة بشكل جذري لصالح قوى التحرر الثورية في اليمن، واستخدم لتحقيق ذلك الوسائل المتناسبة مع طبيعة قوة العامل المحلي اليمني في المواجهة ودرجة استقلالية قراره السياسي، (٢) كثف صانع القرار الإيراني ضمن رسالته المتعلقة بتحقيق هدف دعمه لمحور المقاومة في اليمن، من مؤشرات تأطير العدو في مكون وحيد هو "قوى الاستكبار العالمي وإسرائيل".
مدى استيعاب الدور لواقع تأثير العامل	(١) امتناع إيران عن التدخل العسكري في اليمن يعد تعزيزاً لدورها في الحد من حالة الاحتقان والصراع الإقليمي في المنطقة، (٢) تكريس إيران تغيير الأوضاع الراهنة بشكل جذري لصالح قوى التحرر الثورية في اليمن، يتسق مع طبيعة نهجها الخارجي وامكاناتها وقدراتها الذاتية، (٣) تحديد إيران لقوى الاستكبار العالمي وإسرائيل كعدو يتسق تماماً مع معطيات الواقع اليمني.
النتيجة الميدانية لتأثير العامل على فاعلية الدور	(١) تكريس إيران عدم تدخلها العسكري في اليمن، حافظ لدورها الإقليمي على الكثير من مقومات تأثيره الأخرى في محيطه، (٢) لم تتحمل إيران أعباء تذكر لتحقيق أهدافها المتعلقة بالحفاظ على مكاسب محور المقاومة في اليمن، وضمان استمرار مشروعها السياسي المتعلق بمقاومة الاستكبار العالمي وإسرائيل، وكذا حرمان الخصوم والأعداء الإقليميين والدوليين من الوجود العسكري على الأراضي اليمنية واستنزاف امكاناتهم وقدراتهم.
التوصيف الواقعي لأهداف الدور الإقليمي الإيراني في اليمن	تتسم أهداف الدور الإقليمي الإيراني في اليمن بقدر واضح من الواقعية في علاقتها بالمصالح الإيرانية، كما تتسق نمطياً مع هدف تغيير الأوضاع الراهنة بشكل جذري لصالح قوى التحرر الثورية في اليمن، وذلك يتسق أيضاً مع طبيعة نهجها الخارجي وامكاناتها وقدراتها الذاتية، ويحقق مصالح الطرفين (إيران واليمن).

ختاماً، لعل مقالنا التحليلي هذا قد نجح في عرض أبعاد الفكرة المركزية التي انطلق منها؛ فمن الواضح تماماً من مجريات المقال أن على صناع القرار في السعودية والإمارات – تحديداً – وكذا امتداداتهم الدولية، أن يعيدوا حساباتهم حول جدوى حربهم القائمة على اليمن، وذلك من منطلقات براغماتية موضوعية بحتة. إذ أن مقومات لعبهم لأدوارهم الراهنة في اليمن تعاني إلى حد بعيد من حالة عدم اتساق المكانة وعدم واقعية الأهداف وعدم كفاءة الأداء في تحقيق أدنى فائدة قد تعود على مصالح البلدين الوطنية، كما أن هناك حالة من العمى الاستراتيجي تسيطر على الحسابات المستقبلية لتداعيات هذه الحرب على مستقبل البلدين ومكانتهما الإقليمية ومقدراتهما العسكرية والاقتصادية وسمعتهما الدولية على المدى الطويل.

لذلك، يصبح الحديث عن أن الحرب على اليمن تستهدف احتواء ما يسمونه " المد الإيراني الشيعي"، مجرد حديثٍ غير ذي معنى؛ فكل الشواهد تؤكد أن منطلق ذلك الحديث غير موضوعي، فإيران كدولة إقليمية موجودة على خارطة المصالح الإقليمية، وستظل في سعي مستمر لتحقيق مصالحها وذلك أمر طبيعي في العلاقات الدولية، لكنها على عكس السعودية والإمارات، لم تنتهج سياسة التدخل والحرب، وحافظت إلى أبعد مدى على قدراتها من التورط في الحرب، وهي بلا ريب تعد الكاسب الإقليمي الأكبر.

بعين المنصف المتجرد، وفي حال استمرت هذه الحرب الظالمة العبثية على اليمن، يبدو من المؤكد أن المستقبل المنظور يخفي الكثير من السيناريوهات المجهضة لطموحات الدولتين (الإمارات والسعودية)، ليس في اليمن فحسب، بل وفي الإقليم بصفةٍ عامة.

فهل آن الأوان لصناع القرار في الرياض وأبو ظبي أن يستفيقوا من هذا الكابوس المريع؟!